الدكتور منذر الموصلي

نضال البعث في سبيل

حلّ سلمي ديمقراطي للقضية الكردية

منشورات الطليعة

تونس 2002

تمهيد

يسجل التاريخ أنه في عهد «حزب البعث العربي الاشتراكي» وبعد نصف قرن من القتال الدامي على أرض العراق وفي كوردستان العراق، حصل الشعب الكردي على حقوقه القومية وبالمشاركة في وضع الأسس الدستورية لعملية الحكم الذاتي. وعلى قدم المساواة في القيادة السياسية وفي الحكومة المركزية(*).

وبالإضافة إلى التقدير والاحترام لكل من قاد وساهم في تحقيق اتفاقية وقف القتال وإقرار الحكم الذاتي عرباً وأكراداً، فإنه ليس يعنينا هنا لا الأشخاص ولا القيادات التي

(*) إن هذا البحث يرتكز في مجمله على توجهات وأدبيات حركة البعث العربي الاشتراكي التاريخية ومقرراتها وتوصيات مؤتمراتها الحزبية. ويرتكز بخاصة على كتابات وأفكار الاستاذ ميشيل عفلق وموقفه من الأكراد والأقليات القومية في العراق وعلى إمتداد الوطن العربي.

لقد كان لحزب البعث على المستويين القومي والقطري دوراً هاماً في معالجة المسألة الكردية ويملك رؤية واضحة ومعلنة لها، لذلك نحن لا نجد بدأ من البحث في هذا الدور وفي تقديم أفكار الحزب ورؤيته هذه كلما استدعى الأمر ذلك في سياق أبحاث الكتاب.

ولا يعنينا هنا ماجرى ويجري في كوردستان على يد رهط كردي باع بلده كوردستان للولايات المتحدة الأميركية تحت يافطة الانتفاضة المزعومة التي تكشفت أهدافها ومراميها بسرعة ولم تكن لتمثل كوردستان وشعب كوردستان أبداً. ولم ينتج عنها سوى هدر انجازات تجربة الحكم الذاتي على مدى عشرين عاماً، وتهديم البلد وتقسيمه، واستجرار الجيش التركي لإحتلاله وتمكينه من ذبح أكراد تركيا ومساعدته على ذلك لا سيما ضد حزب العمال P. K. K .

تولت المبادرة في وضع الحلول والأسس الدستورية بقدر ما تعنينا النتائج العملية وروح الإخاء التي سادت آنذاك المنطقة الكردية وحقن الدماء بعد اتفاقية آذار للحكم الذاتي والمبادرة البعثية فيها .

وليس يعنينا هنا أيضاً تثمين الوضع الدستوري أو الاداري الذي احتضن اتفاقية ١١ آذار /مارس/ عام ١٩٧٠ إذ المهم أن القتال توقف ، وتوقفت الهجرة وعمليات التهجير والتخريب . انضبطت شؤون الأمن وبدأت مرحلة البناء الاقتصادي والتطور الاجتماعي فشملت الانتاج وقوى الانتاج وبدأ الإعمار أفقياً في كل المجالات . على أن ما يهمنا أكثر هو أن ماحصل كان استجابة للإلتزامات القومية والوطنية لحركة البعث التاريخية وتراثها النضالي والفكري ، وتمسكاً أميناً بمضامين رسالة الأمة العربية الخالدة بتوجهاتها الأممية وشمولها الإنساني . ولانتوقف هنا أمام اطنان النشرات التي كانت تمتلىء في الطعن ضد تجربة الحكم الذاتي من قبل فئات كردية مناهضة ومعارضة للحكومة المركزية في بغداد أو للسلطة الادارية الكوردستانية في اربيل وهي كلها من خارج الحدود . المهم هو الانجازات على الأرض وصدى المشاركة الكردية في الوسط الكردي .

ونحن نحتكم هنا فيما نكتبه إلى شعب كوردستان ككل الذي عاش تلك التجربة الغنية بالإنجازات السياسية والادارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعمارية والسياحية ، والكثير غيرها ، وهو ما كان يضايق جيران العراق والامبريالية الأميركية وإسرائيل طبعاً ، وطفقت المؤامرات وتتابعت زيارات «الرهط» الكردي في الخارج لاسرائيل لتلقي المعونة والتدريبات ، ونحن نملك الأسماء والأرقام بالتفصيل ، ونمسك عن ذكرها لأن هدفنا هو المستقبل وحده تاركين الماضي بكل شروره وآثامه لتتولاه الأجيال الكردية الصاعدة ، فهي التي ستنبش في الأسرار والانحرافات . . . وهي التي ستحاسب .

الموقف من الأقليات القومية

لم يغفل حزب البعث العربي الاشتراكي وضع الأقليات القومية في الوطن العربي ، ولايدخل الأكراد تحت هذا التعبير لأنهم شركاء وجزء أصيل في هذا الوطن . ويعترف

العرب لاسيما البعث بأن للأكراد وطنهم القومي «كوردستان» .

ففي أدبيات البعث ومقررات مؤتمراته منذ مراحل تأسيسه الأولى وحتى يومنا هذا وجدت الحلول الممكنة لمسألة «الأقليات» القومية ، ولعل هذه الحلول تتقاطع وتلتقي بنظرتها وأهدافها مع الحلول العلمية المعاصرة ومع تجارب الحركات الثورية التقدمية في العالم وفق معادلة تقول بأن ، كل نظرة ضيقة ، أو عدائية ، تجاه القوميات الأخرى ، إنما تعبر عن مصالح وتطلعات رجعية بحتة تتستر بمصالح قومية . وبأن عملية اضطهاد القوميات الأخرى ، إنما تعبر عن عقلية رجعية معادية لحرية الإنسان . وإن كل نظام حكم يمارس العسف والاكراه ضد الأقليات القومية ، لابد وأن يمارس الأسلوب نفسه ، ضد سائر مواطنيه .

إن ما يجمع بين القوميات المتآخية في العراق ليس النصوص الدستورية أو الاتفاقات الادارية بل روح المواطنة ووحدة الهدف الذي هو بناء وطن حر مستقل لاأثر للاستغلال فيه ، ولا فئة تتحكم بأخرى أو طبقة تستغل أخرى . وطن تتوجه أسلحته وقدرات أبنائه ضد الأعداء الخارجيين وضد المطامع الاستعمارية الامبريالية . وطن تتوهج مشاعر أبنائه بالحب والتأييد نحو شعوب العالم كافة وحريتها وسعادتها .

وعلى هذا الأساس فقد جاء في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي المرتكزة أصلاً على النوازع الأصيلة للأمة العربية ما يؤكد على هذه القيم :

«إن الحزب الذي يعبر أصدق تعبير عن نزوع الأمة العربية إلى الوحدة والحرية والاشتراكية يمكنه ، بل يجب عليه ، كمهمة قومية وإنسانية ، أن يستوعب نزوع هذه القوميات نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ويعبر عنه ، وفي إطار النزوع العام نحو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي ، وأن يكون مناضلاً ومدافعاً عنه . . . ومن هذه الزاوية فإن حزب البعث العربي الاشتراكي ، يمكن ، بل يجب أن يكون حزب هذه الأقليات ، كما هو حزب الأمة العربية . وهو الحزب التاريخي الذي يقود تجربة ثورية قومية في سورية والعراق منذ قرابة أربعين عاماً طافحة بالانجازات وبأسباب القوة والصمود في مواجهة أعتى الأنظمة والدول الامبريالية في العالم .

إن الأطراف المعادية للبعث تحاول أن تثير الالتباس ، حول إسمه في هذا الشأن ، فتقول؟ . كيف يمكن للكردي (مثلاً) أن يكون عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي؟ .

والجواب المبدئي السليم هو أن الصفة (العربية) للبعث ليست صفة عرقية ، بل هي صفة

قومية إنسانية حضارية ، بالمعنى الذي أشرنا إليه ، لذلك ، فمن الطبيعي أن يكون الكردي ، أو المواطن من جنوب السودان عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي يستوعب نزوعه المشروع ، نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ، في إطار النزوع العام للأمة العربية نحو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، بإتجاه تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية في إطار من الحياة المشتركة في الوطن الواحد» .

من هنا تتوضح أيديولوجية البعث وكم هي بعيدة وغريبة عن الآيديولوجية البورجوازية التي عبرت دائماً عن أنظمة الحكم السابقة في العراق والتي كانت تنظر إلى المصالح القومية بشكل لا تضيف معه أية رؤية سليمة لمصالح وحقوق القوميات الأخرى في الوطن وطبقاتها الكادحة . فهي تنظر إلى مصالح قوميتها من خلال مصالحها الطبقية البورجوازية في نفس الوقت .

ولقد جاء في مقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق : «إن الحقوق القومية للأكراد هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضيعها الرئيسية إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإدارة الحرة» .

فهل هناك صيغة أكثر شمولية ووضوحاً في تحديد الأطر التي تتحرك فيها الحقوق القومية للأكراد ثقافياً وسياسياً من هذه الصيغة التي لم تكن عبارات إنشائية في خطاب عابر بل مقررات حزبية ملزمة على مستوى العراق كله .

إن بيان ١١ آذار للحكم الذاتي جاء تتويجاً لحقيقة موقف البعث من الأكراد ومن الأقليات القومية في الوطن العراقي والمبادىء القومية والتقدمية التي ترتكز عليها صيغة البيان ومقرراته .

أما من الناحية السياسية ، فقد استطاع «البعث» أن يجد حلاً سليماً ، ومتوازياً لقضية نزوع الأكراد نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ، في إطار الدولة الواحدة من خلال تجربة الحكم الذاتي ، التي قامت في القطر العراقي والتي هي إحدى الأسس التي يقوم عليها الكيان السياسي للدولة .

إن هذا الحل ، يصلح ، من حيث الأساس ، لمعالجة كل قضايا القوميات في الوطن العربي ، كما أن الاجراءات المتخذة ، بمنح الحقوق الثقافية للسريان والتركمان ، تشكل ، نموذجاً حياً لمعالجة مسألة القوميات ، والأقوام الصغيرة المتواجدة في الوطن العربي ، ويجب أن تصدر التشريعات الناظمة لهذه المبادئ كلما اقتضى الحال في أي بلد عربي تتواجد فيه أقليات عنصرية .

وبالنسبة للبعث العربي الاشتراكي ، في القطر العراقي ، فقد كان شأنه في ذلك شأن مؤسسات البعث في أرجاء الوطن العربي لاسيما في سورية ، منذ البدء يتصرف عملياً ، في إطار هذه النظرة العلمية الصائبة ، ولهذا فإنه ، ومنذ بدايات تكوينه ، استوعب في صفوفه الكثير من المناضلين الأكراد ، ومن الأقليات الأخرى ، وكان وجودهم فيه طبيعياً تماماً(*) .

ولقد جاء في أدبيات البعث العربي الاشتراكي أيضاً :

«إن الحركة الوطنية الكردية هي جزء مشروع وأصيل من الثورة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والاستغلال الطبقي والتخلف والتجزئة . . . وكل تشويه واستغلال لهذه الحركة أو تآمر عليها هو تآمر على الثورة العربية ، يجب أن يفضح وأن تكون تلبية مطالب الحركة الوطنية الكردية ضمن إطار هذا الانسجام بينها وبين مسيرة الثورة العربية» .

«إن الحركة الوطنية الكردية لايمكن أن تتناقض مع الثورة العربية . فالظاهرة القومية هي من ظواهر العصور الحديثة . والاستعمار لايستطيع أن يخلق ظاهرة تاريخية ولكنه يستطيع استغلالها وتسخيرها لمصلحته سواء بخلق قيادات عميلة أو خلق مبررات نزاع مفتعل» .

وفي أدبيات البعث نجد أيضاً ما يعزز العلاقات التاريخية بين الشعبين وينوه باستمرار أنه : «طوال قرون عديدة كان الأكراد يعيشون مع العرب تاريخاً واحداً . كانوا كشعب واحد فلم يكن بينهم وبين العرب أي فرق . وقد عوملوا في البلاد العربية معاملة العرب للعرب» .

وفيها أيضاً ما يفضح دور الاستعمار ومخططاته في خلق عوامل التفريق بين العرب وبين الأكراد :

«من تمنيات ميشيل عفلق
. . على حكومة العراق»

«في الأقطار العربية قلة ضئيلة نسبياً من الأكراد بالمقارنة مع وضعهم في البلاد الأخرى كتركيا وإيران . لذلك فإن إختيار العراق للبدء بالتمرد بداية مفتعلة لخلق أحقاد وثارات وعوامل تفريق وتمييز بين العرب والأكراد . فواجب الحكم الثوري في العراق أن يدرك هذه الحقيقة وأن يفشل المخطط الاستعماري بأن يمنع استمرار وتراكم هذه الأحقاد والمبررات المفتعلة» .

– ميشيل عفلق –

«إن المسألة الكردية مسألة قومية . . . وعصرنا الراهن هو عصر القوميات المضطهدة المسحوقة التي تناضل لتأكيد شخصيتها القومية ولتطويرها ولتحرير أوطانها من كل أشكال السيطرة الاستعمارية ، وإن ثورة القوميات المضطهدة المسحوقة جزء أساسي من الثورة العالمية ضد الاستعمار ، وكل أشكال الاستغلال والعبودية وفي سبيل بناء الاشتراكية . فالمسألة الكردية بحكم كونها مسألة قومية ، ظاهرة طبيعية ومنسجمة مع روح العصر وحركته ، وهي ذات جوهر تحرري وتقدمي» .

- عفلق ، المصدر السابق-

وأخيراً «إن حركة البعث العربي الاشتراكي هي الحركة الثورية الطليعية التي تمثل كل الجماهير التي تعيش في الوطن العربي ، بصرف النظر عن لغتها وسماتها القومية ، وهي المدافعة الصلبة عن قضية هذه الجماهير وتقودها على طريق الحرية . . . على طريق المجتمع الاشتراكي الموحد» .

- المصدر نفسه -

* * *

استشهادات فكرية عربية

وهنا أجدني عائداً للإستشهاد بجانب مما كتبه الدكتور جمال الأتاسي في مقدمته لكتاب «عرب وأكراد»(*) بشأن موقف «البعث» من حركات الشعوب وقضايا التحرر الوطني ، مستعرضاً جانباً من جوانب العلاقات العربية الكردية :

قال الأتاسي :

«لقد كان هناك في حزب البعث تيار أساسي يتطلع من منظور إنساني وديموقراطي تقدمي ، في مقولاته وفي العمل لبناء وحدة الأمة ودولة هذه الأمة ، وفي التعامل مع القوميات الأخرى ومع حركات تحرر الشعوب في العالم . وذلك التيار لم يكن يقف عند الاعتزاز بأمجاد الماضي ودعوات الرجعة ، وكان ينكر الشوفينية ويرفض العصبيات والتعصب والتمايز الفئوي وكل أشكال الظلم والاستغلال ، وكان يتطلع من منظور مستقبلي إلى بناء دولة قومية ديموقراطية حديثة .

وأذكـر بهذا المعرض واقعة شـهدتها في صيـف عام ١٩٥٧ عندما شـاركت في وفد بعثي حزبي لمؤتمر عقـد في اثينـا للحركات الوطنيـة في دول البحـر الأبيض المتوسـط ، تحت شـعار التحرر الوطني ومكافحة الاستعمار وكان الموضوع الأول في جدول أعماله التعاطف مع الثورة الجزائريـة . ولقد دخل على ذلك المؤتمر نفر من القوميـين الأكراد ، راحوا يطرحون في كواليسه على الوفود قضيتهم ويوزعون عليها منشـوراتهم ويندون بما يعانون من قهر واضطهاد في عدد من الأقطار .

ولم تعرض تلك القضيـة في الجلسات الرسمية للمؤتمر واستبعد طارحوها ، إلا أن الجواب عليها مـن الجانب العربي ، جاء فـي الكلمة التي القاهـا الأستاذ ميشـيل عفلق الأمين العام لحزب البعـث ومنظره ذلك الحين ، إذ وقـف يتحدث عن المعانـاة التي مـرت بها ومـازالت تمر الأمـة العربية ، من ظروف الظلم والاسـتعمار ، وما فرض عليها مـن تجزئة وتخلف واستغلال وعمـا ترسخ في وجدان شـعبها بحكـم تلك المعاناة ، مـن معان إنسـانية عميقـة ومن تطلع للتحرر الكلي للبشر . وكان في أقواله مايعني أن حركة التحرر العربي ، حين تتطلع من منظور قومي للمستقبل ، وحين تحرص على حقهـا في الوجود كأمة وعلى تحررها الكامل ووحدتها ، فهي بـالضرورة لايمكنها إلا أن تنظر مـن منظورها الإنسـاني ذاتـه لبقيـة الشـعوب والقوميات المظلومة والمقهـورة ، فأمتنا العربية التي عـانت التجزئة والاضطهـاد والاسـتعمار طويلاً لايمكن لهـا وهي تنهض اليـوم مناضلة لتحقيـق أهدافها ، أن تقبـل لنفسـها اضطهـاد قوميات أخرى تعيش في جنباتهـا أو علـى تخومها ، وهـي إذ تنشـد حريتهـا فإنهـا تريدهـا في الوقت ذاتـه لشعوب العالم جميعها» .

وختـم الدكتور الأتاسي بالقـول :

وكان لتلـك الكلمة وقـع طيب على المؤتمرين ، لمـا اسبغته مـن جو إنسـاني وروحي على المسائل ، فصفقوا لها طويلاً ، وتوقف الجدال والنقاش ، وكأنها جاءت الرد والجواب .

. . . .

(*) «عرب وأكراد» تأليف منـذر الموصلي ٣ طبعـات .

قراءات ومطالعات
في تراث البعث ودستوره وتاريخه
.. وفي دوره وتآخيه مع الأكراد

نحن لا نستطيع أن نبحث في تاريخ تلك المرحلة وعلاقة البعث فيها من دون التعريف بهذا الحزب وخلفياته وشجونه حتى يملك كل كردي تصورات صحيحة وشبه كاملة عن الحزب العربي الذي واجه مسؤولياته بشجاعة وقدم للأكراد الفرص المتاحة لتحقيق المطلب الكردي القديم وهو «الحكم الذاتي» لكوردستان العراق ، وعلى أمل أن يحصل الشعب الكردي على مكاسب مماثلة في الأجزاء الأخرى من كوردستان الكبرى في تركيا وإيران .

إن البعث لم يقدم للأكراد منحة بل حقق لهم ما عجزت عنه جميع أنظمة الحكم السابقة في العراق من أجل وضع قومي ووطني أفضل ، ونتيجة كفاح كردي طويل . ولم يفعل البعث أكثر من الإستجابة للمطالب الكردية من جهة ولمبادئه وأدبياته التي تتوخى تآخي الشعوب ودعم طموحاتها القومية من جهة أخرى .

ولدت حركة البعث في أواخر الأربعينات ، وكانت ولادتها إيذاناً بدخول حركة التحرر العربي مرحلة النضال القومي المرتكز على برامج واضحة ومدروسة تسهر عليها أحزاب تعتمد على أيديولوجيات متقدمة تتضمن ، وضوح الهدف ، وسلامة التحليل لقضايا التحرر والوحدة والتغيير الثوري - الإنقلابي . وهو مايدعوه البعث الإنقلاب على الواقع الفاسد «إنقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية» وعلى مقاومة الإستعمار والوقوف إلى جانب قضايا الشعوب بإعتبار أن الإستعمار وكل ما يمت إليه هو عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها» .

«ويناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الإستعمار والإحتلال وكل نفوذ سياسي أو إقتصادي أجنبي في بلادهم» وعلى إعتماد النهج الإشتراكي في بناء الدولة والمجتمع «لأن حزب البعث العربي الإشتراكي يؤمن بأن الإشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية», «ويؤمن بأن الثروة الإقتصادية في الوطن ملك للأمة وإن التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في أمرها ، ووسائل الإنتاج الكبيرة ووسائل النقل

ملك للأمة تديرها الدولة مباشرة - وتحديد الملكية الزراعية تحديداً يتناسب مع مقدرة المالك على الإستثمار الكامل دون إستثمار جهد الآخرين - ويشترك العمال في إدارة المعمل ويمنحون عدا أجورهم نصيباً في الأرباح - وتضمن الدولة حداً أدنى من التملك العقاري للمواطنين جميعاً - وتشرف الدولة إشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الإستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتها وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي - ويوضع برنامج شامل لتصنيع الوطن العربي وتنمية الإنتاج القومي - والحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة «حتى يستعيد المواطنون جميعاً قيمتهم الإنسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام إجتماعي عادل لاميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد» .

هذه بعض القراءات في دستور حزب البعث . وهي كما نرى ، إذا أخذت في يوم طرحها وإعلانها والموافقة عليها في مؤتمر الحزب الأول المنعقد في دمشق بتاريخ ٤ - ٧ نيسان ١٩٤٧ أي في ذلك الوقت المبكر من تاريخ العرب القريب ، فإنها تبدو بلاشك جريئة سباقة في طروحاتها اليسارية ومتطورة جداً لانها تعبر عن ملامح تغييرية على مستوى الوطن العربي كله والمنطقة التي كانت تقاد حتى ذلك الوقت من قبل أنظمة سياسية ذات بنية إقطاعية تعرفت بالكاد على النمط البرجوازي الغربي في ظل الإحتلال (الإنتداب) رغم مرور مايزيد على ربع قرن منذ تطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى . ولقد شاركت قيادات الحزب وقواعده في حرب ١٩٤٨ في فلسطين مع سائر القوى العربية وكان الحزب مايزال في مرحلة التأسيس فكانت هذه الخطوة باكورة نضال الحزب في دربه الشائك الطويل من أجل تحرير وإستعادة فلسطين والتحالف مع حركة الشعوب وثوراتها التحررية ولمجابهة كل ماهو فاسد وسيء في الوطن العربي .

إنجازات البعث

لقد طبق حزب البعث الكثير من مبادئه الدستورية وبرامجه فيما بعد ، وكان من أبرزها بلاشك التحولات الإشتراكية والتعديلات الجذرية التي أدخلها على قانوني الإصلاح الزراعي في سورية والعراق ، وتحقيق سيطرة الدولة على الصناعة الكبرى والمتوسطة والمصارف وقسم كبير من التجارتين الخارجية والداخلية ، وتأميم المرافق الحيوية والنفط ومشتقاته ، فهو صاحب شعار (بترول العرب للعرب) وتصفية مواقع الرجعية والإقطاع وضبط البورجوازية إلى حد كبير أو إلى حد ما . وتقوية الحركة الفاعلة للجماهير الشعبية العريضة ، والتطور الحديث في طريق التقدم الإجتماعي ، وإقامة القوة العسكرية

الواعية الضخمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية وأشكال العنصرية الأخرى المتربصة بالأمة العربية ، وتقوية تحالفه مع قوى الإشتراكية في العالم ومع دولة الإتحاد السوفيتي القوة العظمى الصديقة المرتحلة التي قدمت العون من السلاح والخبرة والتقنية للعرب بإستمرار وعلى حساب ثروتها الوطنية وتوازنها الإقتصادي مما أوقعها في كوارث مالية لا حد لها إنعكست بشكل أو آخر على تجربتها الإشتراكية ثم كان ماكان من إنتكاسات أنهت الدولة العظمى الصديقة . . . كل ذلك جراء إلتزامها بقضايا الشعوب ومواجهة الإمبريالية العالمية بقيادة واشنطن .

ولقد كان البعث في مبادئه وإنطلاقته الأولى مستوعباً جميع عوامل التجزئة والتخلف والإحباط في الوطن العربي ، واضعاً الحلول متوقعاً المصاعب والمؤامرات التي ستواجهه في الداخل والخارج . ولم يترك في ذلك زيادةً لمستزيد أو مزاود . .

ما قبل البعث . . .

بعد هذا الإستعراض من المهم جداً لو نشير هنا وبكل أمانة وإحترام إلى أنه قامت في الوطن العربي حركات قومية وتقدمية سبقت زمنياً ولادة البعث لعل أبرزها «عصبة العمل القومي» في سورية التي جاءت بأفكار وبرامج وأهداف قومية ناضجة . أما ماكان من حركات تقدمية فإنها بدت في العراق أبين وأشد تأثيراً وفي وقت مبكر كإنقلاب بكر صدقي وبرنامج وزاراته الأولى (وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٦) بمشاركة «الحزب الوطني الديمقراطي – كامل الجادرجي وجماعته وجريدة الأهالي – إن مبادىء هذا الحزب السياسية وأدبياته الفكرية والصحفية وتاريخه النضالي الشعبي من الأمور المترسخة في تاريخ العراق الحديث . ولعل الأمانة التاريخية والأدبية تحتم علينا أيضاً أن لانقفز من فوق الحزب الشيوعي العراقي ودوره الكبير في تلك المرحلة قبل أن ينتهي لاحقاً على يد عزيز محمد ورهطه بعد انسحابهم من الحكم الجبهوي في العراق والانضمام إلى أعداء العراق في الخارج ثم انفراط عقدهم وتشتتهم وانكفائهم على الشيوعية ذاتها . ويدخل في هذا السياق الوطني من كل بد حزب الإستقلال ودور مؤسسيه البارز على الصعيدين القومي والسياسي (صديق شنشل وفائق السامرائي ورفاقهما) .

وفي المرحلة الأقدم علينا أن لا ننسى تأثير بعض الشخصيات الوطنية العراقية البارزة أمثال عبد المحسن السعدون ومحمد الصدر ومحسن أبو طبيخ ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وطه الهاشمي . لكن صفحة العراق هذه إنما كانت تفتقر أحزابها وحكوماتها إلى زخم ما نسميه «القيادة التاريخية» أو الموعد التاريخي مع الحدث . وإلى

ذلك الإنسياب الأفقي السريع بين مختلف الفئات والطبقات والإمتداد القومي عبر الأقطار العربية . آخذين مع ذلك بعين الإعتبار ظروف العراق الصعبة آنذاك ، فقد كان خاضعاً لحكم الإحتلال البريطاني في ظل أوضاع سياسة غير مستقرة ، وتحت نظام حكم عتيق إستطاع عبد الإله ونوري السعيد أن يحشدا فيه من بعد مرحلة فيصل وغازي الصعبة والمتألقة - القوى المغرقة في رجعيتها يؤطرها إقطاع عشائري وسياسي كان يمتد عميقاً في تربة العراق . وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الحركات السياسية أسهمت - ورغم هذه المصاعب - في قيادة حركة النضال الوطني في بلاد الرافدين بنجاح باهر إنتهى إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

يبقى علينا لو نلاحظ بدقة أن الأحزاب القومية العربية منها - فيما عدا البعث طبعاً - تقاعدت أو إضمحلت حتى بدت وكأنها لم تكن موجودة أبداً بعد أن أسلمت قيادها للحركة الناصرية الصاعدة في حينه متخلية عن دورها التاريخي في العراق ، ثم انتهت بإنتهاء الناصرية كتنظيم لا كفكر أو تجربة نضالية عميقة الأثر في الوجدان العربي وإلى آماد قادمة ودور عبد الناصر التاريخي فيها قيادة وريادة .

بداية المسيرة السلمية..
واعلان اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي

في نهاية عام ١٩٦٩ ازدادت لهجة الإعلام العراقي الرسمي في تركيزها على الحل السلمي لمشكلة الشمال الكردي . ففي تعليق يومي اتسم بالعبارة الطيبة أوضحت جريدة «الثورة» شبه الرسمية «أنه لاطريق لحل المشكلة إلا بالحل السلمي والحوار المباشر» كما أكدت «بأن القومية الكردية هي دعامة قوية للقومية العربية في نضالها ضد الصهيونية والأمبريالية العالمية»[1] .

ومع بداية عام ١٩٧٠ شعر المواطنون عرباً وأكراداً أن في الجو أشياء مطمئنة لأن اللهجة الأخوية أصبحت هي اللهجة الوحيدة السائدة في البلاد . وتسربت أنباء بأن «المؤتمر القطري

السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي» الذي كان في حالة أنعقاد دائم آنذاك أتخذ قراراً ملزماً بإنهاء المشكلة الكردية رغم أن أعمال القتال لم تكن متوقفة رسمياً .

كانت أجواء التفاؤل تزداد في سماء البلاد كلها خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧٠ وبدأت أوساط الملا مصطفى تعلن الرغبة بالسلام وبدء الحوار . وفي هذه الأجواء المتفائلة أشيع فجأة عن تهيوء وفد رسمي للاجتماع مع البارزاني . وبالفعل توجه الوفد إلى المنطقة الكردية في شباط ١٩٧٠ حيث بوشرت مفاوضات ثنائية «لم تصل إلى نتيجة مرضية إلى أن ترأسها صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك وهو الأمين المساعد للحزب في العراق»(*) .

لقد كان لحضور هذه الشخصية العربية العراقية الفاعلة وحجمها ودورها القائد في الحزب والثورة الدليل المحسوس بأن بغداد حضرت للمفاوضات الأخوية الجادة وليس للمناورة والسفسطة السياسية . . . أي للحسم السلمي على أعلى مستوى حزبي وحكومي .

لم تطل المفاوضات بعد ذلك بين كل من السيدين صدام حسين أمين سر حزب البعث ، نائب الرئيس آنذاك وملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني وتم توقيع الاتفاق النهائي في آذار/ مارس ١٩٧٠ في بلدة «كلالا» المقر الصيفي للبارزاني إشعاراً للأكراد بوحدة الوطن العراقي وتكريماً للشعب الكردي وعلى أساس من أن «كلالا» هي في مستوى أية مدينة عراقية أخرى .

إعلان اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي

وفي اليوم الثاني ١١ آذار أذاع الرئيس أحمد حسن البكر بياناً رسمياً عن الاتفاق وهو ماعرف فيما بعد باسم «بيان الحادي عشر من آذار لعام ١٩٧٠» مؤكداً بأن مجلس قيادة الثورة توصل إلى حل المشكلة الكردية وقد جاء فيه :

«لقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها . . بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود . . قد أديا مع مارافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة

(*) أدمون غريب – الحركة القومية الكردية دار النهار – بيروت صفحة ١٠١ .

شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديموقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي» .

الكلام واضح فالبعث وحكومته يعترفان بأن المسألة الكردية هي مشكلة وطنية تنطوي على حقوق مشروعة عادلة «لجزء من الشعب العراقي» تتوجب معالجتها بموجب حوار ديموقراطي أخوي موضوعي . . . إنها لغة جديدة ونبرة لم يسمعها الأكراد قبلاً بمثل هذا الوضوح والصدق فأقبلوا على الحل وأرتضوا نتائجه الديموقراطية كدستور ودليل عمل للمستقبل وبتوقيع ملا مصطفى دون غيره . وبذلك ثبّت البعثيون ملا مصطفى في المستوى التاريخي اللائق وقطعوا العلاقة مع خصومه «الطالباني» على أمل أن تمسك بالساحة الكردية قيادة فاعلة تستطيع قيادة التجربة المشتركة وتدعيمها .

أذاعت بغداد نص الاتفاقية التاريخية واستعرضت المراحل السابقة واستقبلها الشعبان العربي والكردي بالترحيب والتأييد وكذلك الدول والشعوب الصديقة والأحزاب والمؤسسات الوطنية والتقدمية على المستوى العالمي . كان حدثاً داوياً وجمت أمامه الجهات المعادية للعرب والأكراد وبدأ على الفور وضع الخطط المعادية لإحباط التجربة وبمشاركة تركيا وإيران وتحت إشراف كيسنجر وزير خارجية أمريكا تحديداً .

. . . . . .

الإعلان رسمياً عن أقرار اتفاقية الحكم الذاتي

ألقى الرئيس أحمد حسن البكر خطاباً أعلن فيه لأول مرة عن الخطوة الجريئة الجادة التي توصل إليها الطرفان بإقامة نوع من الحكم الذاتي في كوردستان العراق ، مؤكداًماكان يتهامس به الناس وما تتناوله وسائل الإعلام الخارجية عن اتجاه النية لإقامة الحكم الذاتي في كوردستان العراق . وننشر هنا نص الخطاب لأهميته التاريخية .

قال البكر : لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه

المحنة القومية . وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات المادية والبشرية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي ، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية . . . التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب ، وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب أخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين . . وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

يتابع البكر :

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها . . بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود . . قد أديا مع مارافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديموقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وماتنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الالتزام بالمبادىء الديموقراطية الثورية .

إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديموقراطية في جوهرها ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة ، وإن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً .

وإن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى اضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لأبنائها . . كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام .

يتابع البكر : وكان من وحي هذه المبادىء أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أنعقد في أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية وإلى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة .

وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً والحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديموقراطية التي وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

لذا فإن الثورة تلتزم بداهة بمبادىء الحزب وقراراته وقد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري .

وفي الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الإرتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديموقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة العالمية منها والمحلية فإن الثورة تعتبر ان الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية هي حركة ديموقراطية موجهة ضد تلك القوى الأمبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها .

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وإن أي إخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى الحاق الأذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام» .

يتابع البكر خطابه :

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي - الكردي تعزز حركة التحرر العربية الكردية ، وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الأمبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة لاسيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها . . لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية من أنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية . . فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاإنسانية مجتمعة .

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرص التطوير هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء

الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي والقوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة أن توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية على الجمهورية العراقية كان في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البرزاني

ويتابع الخطاب متحدثاً عن الاعتراف بشرعية االقومية الكردية :

ولم يعد خافياً أن الثورة بادرت من جانبها إلى إتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق إذ عملت على مايلي :

أ – فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

ب – ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة . . . كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والأمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية ، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، وإستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية .

جـ – واعترافاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد – النوروز – عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية .

د – كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك .

هـ – كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومي الشامل .

ولقد أستقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي في تحقيق الغايات المثلى التي إنعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته .

بيان بالخطوات المتخذة

يتابع الخطاب : لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البرزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة واشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى ، لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ – تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

٢ – إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها . . كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها ، فهي في

الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي .

٣ - نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ - الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية .

ب - إعادة الطلبة الذين فصلوا أو أضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم وإيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

جـ - الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ - يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية . . من الأكراد . . . أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ - قائمقام - مدير الشرطة - مدير أمن - وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة .

٥ - تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

٦ - أ - يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

ب - يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ - أ - تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض في المنطقة الكردية من جميع

الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

– الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

– الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات الذين استشهدوا في ظروف الأقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

– الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

٨ – إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض واعفاءهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات القتال المؤسفة .

١٠ – جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كمايلي :

أ – يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب – إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

جـ - تثبيت ماتقدم في الدستور الدائم :

١١ - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

١٣ - يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ - إتخاذ الاجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية . وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ - يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

أيها المواطنون الأكراد :

إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم . وسوف يشهد التاريخ أنه ماكان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي .

وبهذه المناسبة العظيمة ، ستغلق كل دوائر الحكومة أبوابها حتى نهار السبت .

«انتهى خطاب البكر»

الاتفاقية في أدبيات حزب البعث

يبقى أن اتفاقية ١١ آذار - العربية - الكردية تدخل في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي كواحدة من أهم إنجازاته التاريخية لأن إعطاء الأكراد حقوقهم القومية بموجب

مقررات حزبية صادرة من أعلى المستويات التنظيمية في حركة البعث إنما يعني في الحقيقة أن هذا الحزب العظيم عالج أحدى المسائل الكبرى التي تعترض مسيرة حركة النضال العربي في العصر الحديث ومن منطلقات تقدمية - إنسانية تستوفي ما جبل عليه العرب من نزعة إنسانية في تعاملهم مع الشعوب بشكل عام فكيف بشعب تعترف العروبة بأنه رفيق درب في محطات التاريخ ولصيق الأراضي في جغرافية الوجود العربي وحليف المرحلة في حركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة جمعاء .

لهذه الأسباب والنتائج مجتمعة تبقى هذه الاتفاقية المحك لمصداقية المواقف لدى الجانبين من ناحية الالتزام ببنودها والأمانة وصدق النوايا في تطبيقها وتطويرها دائماً إلى الأحسن والأفضل . . . لكن الوقائع على الأرض لم تلبث أن تبدلت عندما انكفأ ملا مصطفى ورهطه على الاتفاقية ، ثم جاء وارثوه ليقضوا عليها نهائياً عام ١٩٩١ في أعقاب العدوان الأميركي على العراق .

إن عراقاً عربياً - كردياً قوياً فاعلاً يصون الحدود ، ويحقق الأمن والانتاج والشبع للجميع هو عراق المستقبل الذي استفاد من تجاربه المريرة وعوّل على التفرغ لبناء دولته العربية - الكردية على أساس من التضامن الأخوي بين أبنائه من جميع الأصول والانتماءات العنصرية والدينية والمذهبية ، بعيداً عن التدخلات والمؤامرات الخارجية ومن خلال وحدة وطنية ثابتة يرعاها ويعززها المناخ التحرري والديموقراطي المنشود .

إن الاعلان عن اتفاقية آذار كان يعني وضع حد لأوجاع كوردستان وللمشاكل المعوقة لمسيرة العراق وتوجهه السياسي والاقتصادي ، وكان يعني بأن الصفحة الدامية القديمة التي سادت العلاقات بين عرب العراق وأكراده قد انتهت وتراجعت إلى الأبد .

قراءة سياسة لإتفاقية ١١ آذار

إن اتفاق ١١ آذار ليس بالحدث السياسي الذي يسهل المرور به من دون وقفة طويلة لدراسته وتحليله سبباً ونتيجة . ذلك لأنه يعتبر أول اتفاق من نوعه في التاريخ الكردي على الأطلاق ، وأول وثيقة رسمية تنتج حلولاً بين الجانب الكردي من جهة وبين الجانب العربي . . . بل إنه أول اتفاق يتم بين الأكراد وبين مفاوض آخر ويمثل هذا الحجم الثنائي الذي يمثل الطرفين . وأول اتفاق ايضاً يعطي للأكراد ماطلبوه بدليل أنهم وافقوا عليه من

حيث النتيجة وجرت المباحثات بشأنه فوق أرضهم الوطنية وتمخضت عن إقرار إتفاقية الحكم الذاتي . وهي أول خطوة من نوعها في تاريخ كوردستان الحديث .

هذه التجربة الأم أفضل مبدئياً مما سبق؟ . أليست خياراً كردياً صرفاً وخاتمة لسلسلة طويلة من الفواجع والكوارث؟ . ألا يتحكم أكراد العراق بموجبها بمصائرهم الثقافية والادارية والسياسية على الأقل وهو ما سبقوا فيه أشقاءهم في شطري كوردستان تحت نير الاستعباد الفارسي والتركي بما يعادل قرن من الزمن إن لم يكن أكثر؟ . والسؤال : ألا يتمتع أكراد العراق - بموجب الاتفاقية - بنوع متقدم من الحكم الذاتي وحرية التحرك الاداري والتشريعي وبما لايتمتع به عرب كثيرون في بعض أجزاء الوطن العربي نفسه؟ . ألم يتحسس أكراد العراق بمدى التقدم العمراني والإعماري والسياحي في مناطقهم في ظل هذه التجربة الذاتية؟ . وهل يعيش عرب العراق وغيرهم وضعاً أفضل من وضعهم أم أن الجميع في وضع واحد متماثل سياسياً واقتصادياً وثقافياً؟ . هل يوجد تمايز وتمييز؟ . أبداً . وحتى لايبدو كلامي مبالغاً فيه لا أنكر أيضاً أن هناك أجراءات أمنية تتخذ أحياناً ولكن بما لايتجاوز أهدافها وهذا حق للدولة وكل دولة عندما تواجه شغباً أو عملاً مخلاً بأمن الدولة الداخلي والخارجي .

أنا أفهم أن يعارض الكردي ويطالب بالأحسن والأكمل من خلال الإقرار بنجاح الخطوة أما الطعن فيها والدس والالتفاف عليها ككل ففيه تجن على الحقيقة وأساءة للأكراد قبل غيرهم . إن فيه قصر نظر وقصور سياسي وجهل لأشكال اللعبة السياسية التي فيها أيضاً ما هو جائز وما هو غير جائز .

إن تجربة الحكم الذاتي في كوردستان العراق يجب أن تؤخذ دليلاً وحجة ونموذجاً لدعم أكراد تركيا وإيران في تحركهم الوطني من أجل مستقبل أفضل .

حتى لو إفترضنا جدلاً أنها تجربة متواضعة أو دون المطلوب فهل يجوز التعريض فيها بهذا الشكل الذي كان يمارسه بعض أكراد العراق الذين أصبحوا في الخارج آنذاك مع مافيه من دعم لحكام إيران وتركيا ضد إخوانهم ولإسكاتهم؟ إن معارضة كردية تكتب بياناتها بمداد أعداء شعبها هي معارضة مشبوهة الغرض سيئة التدبير . فهي معارضة تقدم لأعداء الأكراد التاريخيين التقليديين خدمات جلى ضد شعبهم من دون أية مكاسب .

ماذا يفيد الشعب الكردي بيان سياسي يطعن بالعراق لحساب إيران مثلاً؟ . وما هذه الأطنان من الورق الصقيل وبينها الورق الملون كانت تصدر هنا وهناك باسم المعارضة المزعومة وللطعن بتجربة الحكم الذاتي واتفاق ١١ آذار؟ . من كان ينفق عليها ولحساب من كانت تصدر ومن يستفيد منها؟ . هل المواطن الكردي في إيران وتركيا أم حكام هذين البلدين اللذين أذاقا أكرادهما ألوان العذاب والقهر والفقر والحرمان من أبسط الحقوق القومية؟ . لذلك قلنا عن هذه الظواهر أنها تعبر عن قصر نظر وقصور سياسي إن لم يكن أي شيء آخر نتعفف عن ذكره . لقد آن الأوان لتنامي الحس السياسي ونضج المحاكمة السليمة للأشياء عند هذا السياسي الكردي أو ذاك . كان الأجدر كردياً لو تنادى قادة «أقاليم كوردستان» الثلاثة للمطالبة بتطبيق تجربة مماثلة في كل من تركيا وإيران بدل أن يتقاتلوا على الفتات ويكون الرابح الوحيد هو أنقرة وطهران .

لقد جعل الدكتور عبد الرحمن قاسملو محور نضاله الوصول إلى وضع مماثل في كوردستان الشرقية . ومن المؤكد أنه كان على جميع القادة الأكراد تكثيف كفاحهم إقليمياً ودولياً من أجل هدف موحد هو تطبيق «الحكم الذاتي» في كل من كوردستان تركيا وإيران على نحو ما حصل في العراق وليس تشويه التجربة من قبل البعض بما يقوي طبعاً موقف حكومتي الدولتين ضد مواطنيهما الأكراد وضد حصولهم حتى على الاعتراف بوجودهم القومي . إن من كان يطعن هذه التجربة هو إما جاهل وإما سيء النية .

لا وعود كاذبة

وفي عودة لقراءة اتفاق ١١ آذار نرى أن الطرف العربي في المباحثات التي سبقت الاتفاق لم يعد هو الطرف الذي يتشكل من مجموعة من الحكام التقليديين أو الضباط الكبار المسيسين الذين دأبوا من سابق على مناداة الأكراد ودعوتهم لعقد رايات السلام انطلاقاً من مواقع إنتهازية تستخدم الورقة الكردية أسوأ استخدام في سوق المتاجرة السياسية والمزايدات القومية وتحت سيل من الوعود الكاذبة .

لقد تبدلت الأحجام والمواقع والأهداف وكذلك لغة الحوار العربي - الكردي إن كانت هناك لغة حوار من قبل . إن المحاور الآن هو حزب قومي طليعي مسؤول وممثل بأعلى مستوى فيه من دون عقد أو رسميات وإخراجات مسرحية وإعلامية . . . حوار هادىء رصين وشروط

سخية تعلن فوق تراب كوردستان ولأول مرة منذ عرفت كوردستان صوت قعقعة السلاح قبل عشرات السنين .

إن أكراد العراق حصلوا على ما هو حقهم وهدفهم أو بعض هدفهم . إنهم لم يأخذوا ماليس لهم أو أنهم تلقوه على شكل أعطية ومنحة . لقد استخلصوا حقوقهم القومية والسياسية والادارية وغيرها جراء نضال طويل خاضوه في مراحل زمنية طويلة أتت أكلها عندما تسلم مقدرات العراق حزب قومي عربي يحمل مسؤولية قومية تجاه الأمة العربية كلها وليس تجاه عرب العراق وحدهم أو شعب العراق وحده .

واتفاقية آذارلم تقتصر على العرب والأكراد فقط بل شملت جميع أبناء العراق وقومياته المتآخية كالتركمان والآشوريين الذين منحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة نتيجة للاتفاقية التي أكدت على الحقوق القومية للقوميات في الوطن الواحد وتنظيم العلاقات فيما بينها ، وأوضحت أنه يأتي في مقدمة هذه الحقوق إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة . إن العراق ووفق الخريطة الدولية الحالية وتشابك مصالح الدول العظمى وتياراتها المؤذية لايملك أن يعطي للشعب الكردي أكثر مما أعطاه نتيجة مفاوضات ثنائية ناجحة وأخوية مثّل الأكراد فيها ملا مصطفى نفسه من دون أية حساسيات أو عقد .

قراءتنا لاتفاقية آذار
. . . وماذا قدمت للأكراد؟

إننا في قراءتنا لبنود اتفاقية ١١ آذار كما حددها خطاب البكر وللأحداث والظروف التي أحاطت وأنبثقت عنها نستخلص نتائج هامة جداً يفيد أدراجها هنا :

١ - نلاحظ مبدئياً أن بغداد لم ترسل مندوبين عاديين لتمثيلها في الحوار مع ملا مصطفى بل تقصدت إعطاء الأمور زخماً تاريخياً وفي أعلى مستوى وهو مايحدث لأول مرة في تاريخ الأكراد كله . لم يحدث من قبل أن واجه الكرد مفاوضات جادة بهذا الشكل والحجم لتكريس حقوقهم القومية . كانت المفاوضات تجري قبلاً بين الأكراد وبين قادة الفرق العسكرية مثلاً أو بين ممثلي الحكومة وليس بينهم وبين ممثلي حزب شعبي طليعي واثق من نفسه تمام الثقة .

لقد جاء البعث كله إلى الشمال مجسداً قيادته وقواعده والحكومة في آن معاً . ولكن

لماذا؟ . لأن هذه المفاوضات تعني تنفيذ مقررات مؤتمر حزبي واجبة التنفيذ وهو المؤتمر السابع القطري وهذا وحده كان «عربون» الجدية والصدق في التعاطي مع المسائل المطروحة ، ويعطي للجانب الكردي المصداقية التاريخية والضمان للمستقبل .

٢ – جاء البعث ليحاور الأخوة الأكراد من منطلقات فكرية آيديولوجية تحتم على قيادته التعاطي مع الحركة الكردية على أنها «حركة تحرر وطني» فوق ترابها الوطني في إطار كيان وطني مشترك للعرب والأكراد معاً . لذلك نجحت وأعطت ثمارها ، فقد آثر البعث مفاوضة حزب كردي تاريخي برئاسة الملا ممثلاً الجسم الكردي كله وليس شخص الملا او البشمركة ، فالحزب هو الباقي المستمر لا الأشخاص أو القادة .

٣ – في الحقيقة أصبح الملا بموجب الاتفاقية وظروفها التفاوضية في حجم سياسي وحزبي أقوى من حجمه السابق لأنه كانت توجد بدون أدنى شك قوى سياسية لها دورها على الساحة الكردية انطوت تحت قيادته رغبة أو رهبة . ثم لا ننسى أن البارزاني كان يمثل أيضاً تياراً روحياً إرثياً في كوردستان يقوي دوره «النقشبندية» .

ويبدو أن الجانب العراقي كانت عنده حسابات دقيقة أيضاً ففضل أن يحاور حامل البندقية ، حسب منطق واقع الأحداث ، وليس حسب منطق التاريخ وحسابات المستقبل فيه . وهذا وضع ملزم لاخيار لأحد فيه وكان البارزاني هو حامل البندقية وفي موقع كردي قوي آنذاك .

٤ – بعد هذا بإمكاننا القول أن ملا مصطفى لم يكن ساذجاً فهو يعرف أين يضع قدمه على الأرض . هو صاحب مدرسة عمرها من تجربة عمره . إنه يأخذ من دون أن يكتفي أبداً . وعندما يعطي كان يهيء نفسه في اللحظة ذاتها ليأخذ مستقبلاً بمقدار ما أعطى إن لم يكن أكثر . وأنا أعتقد بأن بغداد لم تكن غافلة عن هذه الأمور أبداً لكنها فضلت أن تمنحه فرصة جديدة على أمل أن يفهم بأن أساليبه تلك انتهى زمانها ، وإن نجاحه السابق فيها كان على مقاس ضعف الجانب الحكومي المقابل أكثر مما هو دليل قوة ذاتية وبراعة سياسية . اختصاراً نقول بأن بغداد تجاوزت جميع المآخذ المعروفة عن ملا مصطفى وأهملت كل المطاعن الكردية ضده بما في ذلك اتهامه بتلقي المعونات والدعم من الخارج .

٥ – إن بغداد البعث ظلت تفضل – رغم ما تعرفه عن الملا – أن يكون مستقبل تجربة الحكم الذاتي بين يديه شخصياً وليس غيره وباسم الحزب البارتي ومسؤوليته التاريخية . . . ونجد بيان آذار يلمح إلى هذا التفضيل بوضوح لكن الملا فهمه على غير حقيقته . فقد

حسبها عملية تملق حكومي كتلك التي مارسها معه قاسم وعارف وغيرهما قبلاً . . لقد فات الملا على مايبدو بأن «البعث» كان يتعامل معه وفق قاعدة تقول أنه عندما تفاوض فمن الأفضل دائماً أن تفاوض كبير القوم وليس أفواهم فقط . . ولعل تعبير «الكبر» هنا لا ينحصر معناه في حجم المسؤولية الرسمية أو الحزبية وحدهما بل بأشياء أسمى وأبعد وتتوفر عادة في القائد التاريخي . وفي هذه الحالة يكون الحوار صادقاً أكثر ومنزهاً وتكون نتائجه مضمونة وقراراته قابلة للتنفيذ عند الطرفين لا أحدهما فقط . فهل أحسن البعث اختيار مفاوضه حقاً؟ . . وهل كانت عنده خيارات أفضل؟ . . . وهل كان ذلك المفاوض صادقاً مع نفسه قبل أن يصدق مع الآخر؟

٦ – لقد أعطى اتفاق آذار للملا تقديراً عربياً لم يعطه إياه أحد من قبل . لقد كانت بيعة عربية شاملة لزعامته على أكراد العراق . قال البيان : «لما تقدم فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة اجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديموقراطية الكردستاني» .

ولعل استعمال تعبير «قيادة البارزاني» كان مقصوداً بذاته ولم يجر على عواهنه ، فقد رغب قادة البعث أن يحاوروا قائداً حزبياً كردياً لا لزعيم عشيرة . وقيادة عريضة لا لمجرد ملا أو وارث مشيخة الطريقة النقشبندية .

٧ – هذا وكان البيان سخي اللفظ رقيق الجانب ، إيجابي المعنى والمدلول يتقصد تجنب أي تعبير فيه معنى الإنذار أو التهديد لأحد ، مفترضاً أنه يخاطب شعباً كريماً هو جزء من شعب العراق . . الجزء الشريك لا الملحق أو الحليف ، ومن خلال التزام وطني شامل جماعي «مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى – الوحدة القومية والحرية والاشتراكية» على حد قول البيان .

وأحسب أن أكراداً كثيرين فهموا مآل هذه العبارة التي تتعلق بالأهداف الأساسية الكبرى لشعب العراق الذي هو في حقيقته يتكون من شريحتين كبريين هما : العرب والأكراد ولكل منها آمال طموحة في وحدة وطنه المجزأ الكبير وحريته . إن الوحدة تصح أيضاً شعاراً لكوردستان المجزأ وشعبها المقسم . فهل أغلى على عرب العراق من وحدة وطنهم العربي الكبير؟ . وهل أغلى على أكراد العراق من وحدة وطنهم الكردي الكبير؟ . وهذا يقود إلى القول أنه كلما قوي العرب وتحققت وحدتهم كلما كان في ذلك قوة للأكراد وتحقيقاً

لوحدتهم . لذلك ختم البيان بالقول وباسم البعث : «وسوف يشهد التاريخ أنه ماكان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي» .

لذلك تظل مدانة ومشبوهة كل عمليات التشكيك بتجربة الحكم الذاتي ونعتبرها موجهة ضد كل عربي على وجه الأرض مهما حاولوا تمويهها بالطلاء الكاذب ومن أنها ضد حكومة العراق حصراً لأن هذه الحكومةعربية وتمثل تياراً قومياً تاريخياً شئنا أم أبينا ، رضينا أم لم نرض وهي التي وافقت على تحقيق الحكم الذاتي لكوردستان .

إن حزب البعث لم يمارس مادرج عليه حكام كثيرون في صياغة العبارات الجوفاء وحشو الكلام ودغدغة المشاعر الدينية أو المذهبية عندما يؤكد على الأخوة العربية الكردية ، وتعميق معانيها من خلال بيان ١١ آذار والحكم الذاتي والمنطلقات النظرية التاريخية للحزب .

إن البيان يريد لكل مواطن أن يفهم بأن الروابط الدينية والانسانية لاتؤدي أهدافها كاملة إلا إذا وضعت في خدمة التقدم ، أي أن تكون بعيدة عن المفاهيم الرجعية السلفية ومايشابهها : «إن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام» .

وهناك ملاحظة هامة جداً وهي أن البيان لايعتبر هذه الانجازات هي نهاية المطاف بل بداية لما هو أكبر : «إن المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية . . .» .

المقارنة مع الجوار

أجل إن قراءة هادئة رصينة للبيان تظهر أيضاً مدى تعاكس المواقف بين العروبة وبين جيران كوردستان الآخرين الذين أنكروا على الأكراد كل حق قومي ووطني . حتى اللغة الكردية ممنوع التخاطب بها . ومع ذلك فهناك من الأكراد من حمل السلاح مع إيران أثناء حرب الخليج ، أي أنه حمله ليقتل العرب والأكراد معاً في جيش العراق . لماذا؟ . هل كانت إيران ستمنح أكراد العراق أكثر مما حصلوا عليه بموجب اتفاقية آذار؟ . هل أعطت إيران للأكراد الإيرانيين شيئاً أفضل أو يشابه ما أعطاه العراق لأبنائها الأكراد؟ . . والأغرب أن

عزيز محمد استجر الحزب الشيوعي الماركسي للتحالف مع إيران وأقام «كومونه» هناك مع النظام الديني وكانت زيجة غير شرعية طبعاً، ثم لم يلبث أن هاجم «الكومونه» جلال الطالباني أواخر عام ١٩٨٦ وقضى عليها بحملة مسلحة مباغتة لحساب إيران طبعاً . . . وها هو عزيز محمد أخيراً يعيش تائهاً متنقلاً بين الطالباني والبارزاني في شقي كوردستان ويتوسط للمصالحة بينهما . . . انه يعتاش من الطرفين . . وهذا ما انتهى اليه بعد أن أضاع الحزب الشيوعي في العراق وضاع معه . . والسؤال هل حدث ذلك عفوياً أو مصادفة؟

نتابع القول: أليس الأكراد مسلمون؟ فهل الشيخ عز الدين الحسيني وهو رجل دين معروف جليل القدر فلماذا رفضوه وحاربوه؟ أليس عبد الرحمن قاسملو هو صفوة المناضلين الأكراد التقدميين والأبرز ثقافة بينهم . ترى ألم يكن يعرف الدكتور قاسملو أين هي مصلحة الأكراد؟ . لقد حرص قاسملو القائد الكردي الراحل على دوام المقارنة بين أوضاع أبناء قومه الأكراد في العراق وبين بني قومه الأكراد في إيران . ورفض أن يحمل السلاح مع العراق ضد إيران لأنه لا مصلحة للشعب الكردي في ذلك .

قال د . قاسملو وهو القائد التاريخي بالحرف الواحد: «أعتقد أننا ألححنا أن على الأكراد أن يأخذوا درساً من الواقع . وإذا ما أدعى أي كان أنه صديق للأكراد فينبغي أن ندقق في هذا الادعاء لنتبين صحته من زيفه . أما التصريحات والدعايات فأنا شخصاً لا تقنعني . إن الاعتراف بالشعب الكردي واللغة الكردية في الدستور العراقي أساس متين لإمكانية التفاهم مع الحكومة العراقية وهناك الحكم الذاتي .

وقال أيضاً: إن القيادة العراقية تتفهم جيداً القضية الكردية . والعراق هو الجار الوحيد الذي منح الأكراد أساساً للتفاهم والحوار . والكردي حسب الدستور الايراني ما له حق أن يصير مدير عام . يجب أن يقبل بفلسفة ولاية الفقيه وما لم يفعل فإنه خارج الدستور . أما الدستور العراقي فيقول أن العراق وطن الشعبين الكردي والعربي وهو أول دستور يعترف بوجود الشعب الكردي بهذا الشكل الصريح . إذا أرادوا في إيران أن يكونوا أصدقاء الشعب الكردي فليعترفوا بالشعب الكردي . حتى الآن قتلوا منا ٥٠ ألف كردي ونحن في إيران ضعفي عددنا في العراق . ولا أعتقد أن النظام الايراني مستعد في الوقت الحاضر لإجراء

اتفاقيـــة للحكـــم الذاتي . إنهم يتحدثـون عن أشياء عامـة . نريـد الحكم الذاتي والحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد»(*) .

برنامـج وطنـي . . ودليـل عمـل

إن بيان آذار هو برنـامج وطني ودليل عمل ومجموعة ثوابت لم تعد تقبل الإنكفاء عليها من أحد . إنهـا ترجمة صادقـة للمشاعر العربيـة تجاه الأكراد جيـران التاريخ وأشـقاء المصير المشترك . لذلك اختلفت الصورة ووقفت الكثرة الكردية الواعيـة كشريك مع البعث من أجل بناء صرح الأخـوة العربية - الكردية . ولابد من التنويه هنا بأننا عندما نذكر «البعث» فنحن نعنـي - وكما هو الواقـع - الجسم البعثي كلـه فـي التأويل القومـي وليس البعث في العراق فحسب بـل في سورية خاصة والوطن العربي عامة . فـالبعث واحد وليس هناك شيء اسمه البعث السـوري أو البعث العراقي بـل البعث فـي القطر العراقـي أو القطر السـوري أو القطر السوداني . . . هكذا وبصرف النظر عما يقع من خلافات أحياناً .

لقد جعل البيـان كفاح الشعب العربي وكفاح الشعب الكردي شيئاً واحداً عندما نص على : «إن وحـدة الكفاح العربـي - الكردي تعزز حركـة التحرر العربيـة - الكرديـة» وكذلك عندما أوضح بـأن الأجهزة الاستعمارية والعميلة «استماتت لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربيـة والكردية بقصد إضعـاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق» . ولم يكن هذا الاستنتاج فرضياً بل إنه مستمد من طبيعة المؤامرات التي تعرض لها العراق والتي عاشها كل مواطن عراقي وعـانى منها بشكل أو بآخر ، وهو ما يفسر لنا شدة الإجراءات التي يتخذها العراق ضد أي تحرك تآمري ولاجتثاثه من الأساس .

وعندمـا ينوه البيـان بعمق الروابـط بين الشـعبين نجده يعطي لتقـاليد الأخوة التاريخيـة «ووحدة المصالح الاقتصادية» دوراً أساسياً .

ويعترف البيـان بأن الثورة عملت منذ أيامها الأولـى «على معالجـة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حـدود الالتزام بمبادىء الديموقراطيـة الثوريـة» ويعدد البيان

(*) عن حـديث صحـافي أدلى بـه الدكتور قاسملو لمجلة «كل العرب» في باريس العدد ٣١٩ - ٣ تشرين أول / أكتوبر/ ١٩٨٨ قبل استشهاده بتاريخ ١٣ تموز ١٩٨٩ في فينـا على يد المخابرات الايرانيـة على نحو ما أعلنته السلطات النمسوية . . . ونأمل أن يحصل أكراد إيران على مطالبهم القومية في ظل التطورات التي حدثت في البلاد وعلى عهد الرئيس محمد خاتمي واخوانه .

الخطوات التي ستنفذ بموجب أحكامه في الميادين السياسية والادارية والاقتصادية والتربوية والإعمارية الانشائية بشكل مفصل لايقبل التأويل .

إن البيان يحدد الإطار الواسع للمطامح القومية للجماهير الكردية وتقديره لها والالتزام بتحقيقها : «إن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق» .

وليس هنا مجال تعداد الانجازات الضخمة التي تحققت في العراق شمالاً وجنوباً ووسطاً منذ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ وتفرغ العراق لمعركة التنمية والنهوض العام .

لقد قدمت في كتابي الأسبق (عرب وأكراد) مايعطي صورة صحيحة علمية ومدروسة وبالأرقام لما أصبح عليه عراق الشمال بعد تطبيق بنود البيان وتجربة الحكم الذاتي الناجحة التي حاربتها اميركا منذ البداية وقامت بتحريض الملا ضدها ثم الالتفاف عليها واجهاض مكتسباتها الثقافية والادارية والاقتصادية والعمرانية على يد جماعة الانتفاضة المزعومة عام ١٩٩١ التي انكفأت بالشعب الكردي بعيداً بعيداً إلى الوراء . وسيمضي وقت طويل قبل أن يتغلب هذا الشعب على ماأصابه من تخريب وحرمان جراء خضوعه لمزاعم ثبت بطلانها ، ولمذابح دامية على يد الحزبين «البارزاني والطالباني» وعلى أمل أن يحل الوفاق بينهما ويتم التفاهم على حل وحيد للمأزق الذي هم فيه وهو التوجه صوب بغداد للبحث عن البدائل والحلول بدون أية شروط مسبقة .

منذر الموصلي

[١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م]

